مركز باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

التقدير نصف الشهري

تحليل للتطورات السياسية والأمنية في فلسطين

www.bahethcenter.net
Email: baheth@bahethcenter.net
bahethcenter@hotmail.com

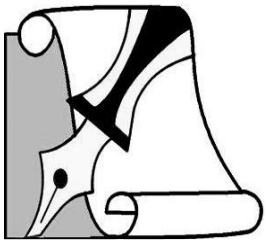

باحث للدراسات
الفلسطينية والاستراتيجية

تحليل نصف شهري للتطوّرات السياسية والأمنية في فلسطين

أهداف المركز الرئيسية:

1 . إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمة.

2 . الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.

3 . بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.

4 . إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

الانتخابات الفلسطينية

بعد انتظار أصدر الرئيس عباس مرسوم حدد فيه مواعيد إجراء الانتخابات التشريعية في 22 أيار، والرئاسية في 31 تموز، والمجلس الوطني في 31 آب من العام الجاري، بعد يوم من إصداره تعديلا قانونيا يسمح بإجرائها بشكل متتابع، وليس بالتزامن كما كان سابقا؛ بعد أن تخلت حركة "حماس"، مطلع كانون الثاني الجاري، عن شرط تمسكت به طوال الحوار مع حركة "فتح"، وهو "التزامن" في إجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية والمجلس الوطني؛ بعد ضمانات دولية واقليمية روسية وتركية ومصرية وقطرية؛ وأُجريت آخر انتخابات فلسطينية للمجلس التشريعي مطلع 2006، وأسفرت عن فوز "حماس" بالأغلبية، فيما كان قد سبق ذلك بعام انتخابات للرئاسة وفاز فيها عباس.؛ ومنذ 2007، يسود انقسام بين حركتي "حماس" التي تسيطر على قطاع غزة، و"فتح"، ولم تفلح وساطات واتفاقات في إنهائه.

وإصدار المرسوم؛ جاء ذلك في أعقاب استقباله، لرئيس لجنة الانتخابات المركزية حنا ناصر، حيث وجه لجنة الانتخابات وأجهزة الدولة كافة للبدء بإطلاق حملة انتخابية ديمقراطية في جميع محافظات الوطن،بما فيها القدس، والشروع في حوار وطني يركز على آليات هذه العملية؛ ووفقا للمرسوم تقوم لجنة الانتخابات المركزية، بالتحضير للانتخابات التشريعية والرئاسية وتنظيمها، والإشراف عليها، وفق قانون الانتخابات العامة النافذ، كما يتم الغاء كل ما يتعارض مع أحكام المرسوم ؛وفي السياق، فإن على رئيس وأعضاء لجنة الانتخابات المركزية، وعلى الجهات المختصة كافة، كل فيما يخصه، تنفيذ أحكام المرسوم.

وشارك الأمناء العامّون للفصائل وممثلي الأحزاب السياسية،في اجتماع عقدته لجنة الانتخابات المركزية،في مدينة رام الله ؛وأطلع رئيس اللجنة،حنا ناصر، ممثلي الفصائل على الجداول الزمنية التي تتضمن المدد القانونية للانتخابات العامة 2021 (التشريعية والرئاسية) والترتيبات التي ستجريها اللجنة خلال الفترة الحالية والقادمة ضمن التحضير للانتخابات؛ وفي مقدمة الترتيبات سجل الناخبين كأولى

مراحل العملية الانتخابية، التي ستنطلق رسميا في العاشر من شباط المقبل،وتستمر لمدة خمسة أيام، منوها إلى أن تسجيل الناخبين متاح حاليا على الموقع الإلكتروني للجنة.

وذكر ناصر أن هذه الاجتماعات مع الفصائل التي تجري اليوم في الضفة الغربية ومن المقرر إجراؤها في قطاع غزة، "تأتي ضمن مسؤولية اللجنة بتعزيز مشاركة كافة الفصائل والأحزاب السياسية في الانتخابات، والاستماع لملاحظاتهم وآرائهم في العملية الانتخابية، وهي خطوات ضرورية لإنجاح العملية الديمقراطية وضمان أوسع مشاركة فيها في الضفة الغربية –بما فيها القدس– وقطاع غزة على حد سواء".

من جهتهم، أكد المجتمعون أهمية إنجاح العملية الانتخابية، وكذلك دعم جهود اللجنة وإجراءاتها في ما يتعلق بإجراءات نزاهة وعدالة الانتخابات.

وكشف النقاب عن دعوة مصرية وشيكة للفصائل الفلسطينية لحوار في القاهرة لترتيب الانتخابات؛ وتهيئة البيئة المطلوبة للانتخابات وآليات الانتخابات والقضاء والأمن وكل القضايا اللوجستية بحيث آن تكون هناك سياسة واحدة وآليات عمل واحدة متفق عليها"؛و "ينطلق الحوار من قضيتين: مخرجات لقاء الأمناء العامين وبيانهم وتفاهمات اسطنبول والمشاركين فيها".

وذكرت القناة 11 (كان) ان رؤساء المخابرات المصرية والأردنية الذين جاءوا في زيارة سريعة لرام الله طالبوا أبو مازن بتوحيد الصفوف، وإن وفتح يجب أن تدخل الانتخابات قوية ومتماسكة؛ وإن الأردنيين يخشون من احتمال أن تسجل حماس إنجازات في هذه الانتخابات؛ وعلم أيضا أن لديهما انطباع بأن أبو مازن كان جادا في نيته التحرك نحو انتخابات جديدة ، وأنه من المهم بالنسبة له الوصول إلى عملية سياسية مع الكيان العدو عندما يسيطر على الساحة الفلسطينية بأكملها ".

ورحب الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيوغوتيريش،بإصدارقرارإجراء الانتخابات؛ وقال المتحدث باسمه ستيفان دوجاريك،"ستكون خطوة حاسمة نحو الوحدة الفلسطينية؛ وإعطاء شرعية للمؤسسات الوطنية،بما في ذلك البرلمان والحكومة"؛وأعرب عن أمله في أن "يسهم إجراء الانتخابات في استئناف العملية نحو حل الدولتين المتفاوض عليه على أساس خطوط ما قبل عام 1967، وفقًا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، والاتفاقيات الثنائية والقانون الدولي".

وسلمت لجنة الانتخابات المركزية؛ دعوة رسمية للاتحاد الأوروبي والبرلمان الأوروبي للرقابة على الانتخابات الفلسطينية 2021 ؛وأكد رئيس لجنة الانتخابات حنا ناصر خلال تسليم الدعوتين لممثل الاتحاد الأوروبي سفين كون فون بورغسدورف في مقر اللجنة بمدينة البيرة، على أهمية الرقابة الدولية على العملية الانتخابية، لا سيما الاتحاد الأوروبي الذي يعتبر شريكاً مهماً للجنة على مدار السنوات الماضية ؛ داعياً كافة الجهات والمؤسسات الدولية للمشاركة في الرقابة على العملية الانتخابية ؛و يذكر أن لجنة الانتخابات تدعو في بداية أي عملية انتخابية،الهيئات والمؤسسات المحلية والدولية العاملة في مجال الديمقراطية والحكم الرشيد، للتقدم بطلب اعتماد كهيئة رقابة ما يمكنهم من يمكنهم من الدخول إلى المراكز الانتخابية للاطلاع على سير العملية الانتخابية والتأكد من نزاهتها وشفافيتها.

ولأول مرة الانتخابات الفلسطينية المقبلة ستكون بالتمثيل النسبي الكامل؛ بعد خفض نسبة الحسم إلى 1.5% ؛ بما يتيح للأحزاب الصغيرة والقوائم المستقلة فرصة منافسة أكبر، ويسهل على المجموعات الأقل حظاً (التي تضم المستقلين والائتلافات الصغيرة) الحصول على مقاعد، مشيراً إلى أن الظلم يقع عند رفع نسبة الحسم،حيث كلما ازدادت أصبح من الأصعب الحصول على تمثيل في المجلس التشريعي؛و سيجري الترشح في إطار قوائم انتخابية مغلقة على مستوى الوطن، كما وسيتم توزيع المقاعد على القوائم الانتخابية بطريقة نسبية، بحيث تحصل كل قائمة على عدد من المقاعد تتناسب وعدد الأصوات التي حصلت عليها على مستوى الوطن.

وكان الرئيس محمود عباس، قد أصدر في 2 أيلول 2007، القرار بقانون رقم (1) لسنة 2007 بشأن الانتخابات العامة، ويقضي بإلغاء قانون الانتخابات الفلسطيني رقم (9) 2005 ؛واعتمد القرار مبدأ التمثيل النسبي الكامل في انتخابات المجلس التشريعي "نظام القوائم" باعتبار فلسطين دائرة انتخابية واحدة، بدلاً من النظام المختلط المحدد في القانون رقم (9) والذي جرت بموجبه الانتخابات التشريعية في كانون الثاني 2006.

من جهته قال القيادي البارز في حركة حماس، د. محمود الزهار، إنه لا توجد ضغوط يمكن أن تغير مواقف حركة حماس، لافتاً إلى أن "المطلوب الآن تجاوز هذه المرحلة ولاسيما بعد تغير كثير من المواقف العربية والدولية"؛وأضاف: أننا استجبنا للمطالب والنصائح بضرورة وحدة الشارع الفلسطيني،لأن فيها قوة للمقاومة وتخفيفاً عما يصيب الضفة الغربية والقدس والحصار على غزة"؛وأكد

بأنه"يجب أن يكون لدينا ضمانات معروفة إذا حصل تدخل دولي ويكون الضمان هو الطرف الدولي المحايد، كما نحتاج لجلسات مطولة قبل اتخاذ أي خطوة عملية حتى نضمن ألا تؤدي هذه الخطوات إلى سلبيات كما حدث في الاتفاقيات الماضية".

وانتقدت الجبهة الشعبيّة لتحرير فلسطين، إصدار الرئيس عباس، مرسوما ينص على إجراء الانتخابات العامة قبل عقد حوار وطني، مؤكدة أن هذا "لا يُشكّل ضمانة لإنهاء الانقسام"؛ والجبهة الشعبية ذات توجه يساري،وتعد ثاني أكبر فصيل في منظمة التحرير الفلسطينية، وتأسست عام 1967، ولا تزال تتمسك بالمواجهة المسلحة ضد الاحتلال، وشاركت في الانتخابات البرلمانية عام 2006 وحصدت 3 مقاعد؛ وأكدت الجبهة أنّ "المصلحة الوطنيّة كانت ولا تزال تقتضي إعطاء الحوار الوطني الأولويّة لمعالجة مختلف القضايا السياسيّة والتنظيميّة وقواعد الشراكة الوطنيّة"؛وقال مسؤول الدائرة السياسية للجبهة الشعبية؛ ماهرالطاهر ؛ شدد على ضرورة إجراء حوارٍ وطني شامل، واتفاق على برنامج سياسي يندرج تحت مقاومة الاحتلال، قبل إجراء الانتخابات، تحت مظلة منظمة التحرير الفلسطيني، باعتبارها الممثل الرسمي والوحيد لكل الشعب الفلسطيني؛ ولفت إلى تفهم الخارجية الروسية للرؤى التي طرحتها الجبهة، معتبراً أن الاتفاق على رؤية مشتركة هو أهمها؛ وأكد على أن المفاوضات تمثل عملية خداع وتهويد وبوابة لاستمرار الاستيطان، مطالباً جميع الأطراف في الساحة الفلسطينية بالتوحد من أجل مواجهة الاحتلال.

حركة الجهاد الإسلامي توضح أن الأساس في الانتخابات العامة الفلسطينية أن تُعيد بناء مؤسسات النظام السياسي الفلسطيني، وفق متطلبات مرحلة التحرر الوطني، وعمودها الفقري المقاومة، وتكون بوصلتها موّجهة لإنجاز أهداف المشروع الوطني ومحاوره التحرير والعودة والاستقلال؛ وأن من الأفضل أن يسبق عملية الانتخابات وفاق وطني، يرتكز على رؤية وطنية توافقية يكون للانتخابات فيها سقف وطني أبعد من مجرد تجديد شرعية أولي الأمر في السلطة،أوحل مشكلة انقسام السلطة، يبدأ بإعادة بناء المنظمة كبيت جامع لكل الفلسطينيين، وإطار قائد لمشروع التحرير، وإعادة بناء السلطة كرافد للمشروع الوطني، وركيزة لصمود الشعب الفلسطيني.

التيار الاصلاحي (دحلان) رحب بصدور المراسيم الخاصة بمواعيد الانتخابات التشريعية والرئاسة والمجلس الوطني، معتبرا في بيان له انها خطوة تأخرت كثيراً، لكنها تُعد السبيل الأمثل لتجاوز الانقسام

وتبعاته، وإعادة بناء النظام السياسي الفلسطيني على أسسٍ ديمقراطية، وأكد تمسكه بوحدة حركة فتح، وخوض الانتخابات في قائمةٍ فتحاويةٍ واحدة، وأنه في حال تعذّر تشكيل قائمة فتحاوية موحدة، بسبب إصرارالبعض على التهميش والاقصاء والتفرد، فإنه سيخوض الانتخابات ضمن قائمةٍ وطنيةٍ مستقلة، تنحاز إلى الكفاءة والمهنية.

ودعا القيادي بتيار الإصلاح في حركة فتح، سمير المشهراوي، الكل الوطني إلى تجاوز خلافات الماضي وبدء تأسيس نظام سياسي شفاف وسليم؛وكم تمنيت ولا زلت أتمنى أنّ تُوحدنا الانتخابات القادمة،وحدة قائمة على أسس ومعاييروطنية وقانونية وأخلاقية، وحدة تُفضي لإعادة بناء نظام سياسي فلسطيني شفاف وسليم، يُرسي دعائم العدل والمساواة وتصليب الجبهة الفلسطينية في مواجهة التحديات الجسام والمخاطر التي تواجه قضيتنا"؛ أعضاء اللجنة المركزية وعلى رأسهم أبو مازن مدعوين للعمل على تجاوز خلافات الماضي والعمل على تحقيق مصالحات فتحاوية تُوحد فتح ، لأنّ في وحدتها قوة لفلسطين وقوة للوحدة الوطنية وقوة للمنظمة".

القناة "20" العبرية ذكرت، أن جبريل الرجوب، أمين سر اللجنة المركزية لفتح، يعمل الآن على ضمان أن يكون أبو مازن هو المرشح الرئاسي فقط، و يحاول إقناع البرغوثي بعدم الترشح لرئاسة السلطة الفلسطينية؛وقال مصدر رفيع في فتح للقناة، إن مروان البرغوثي، وهو معتقل بارز في حركة فتح، عازم على مواجهة أبو مازن للرئاسة الفلسطينية، ومن المتوقع أن يترشح بدعم كامل من محمد دحلان المسؤول في فتح الذي أطاح به أبو مازن ؛ يقول المصدر، إن البرغوثي يرى أن فوزا انتخابيا محتملا هو مفتاح إطلاق سراحه بعد 19 عاما في السجن، ولكن أبعد من ذلك، هذه أكبر دعوة للجيل الأوسط في فتح للإطاحة بالجيل الأكبر سنا.

وقال المصدر الفلسطيني، "من المتوقع أن يتصدر مروان كلاً من قائمة فتح للمجلس التشريعي ويترشح لرئاسة السلطة"، موضحاً أنه في حال فوزه بالانتخابات الرئاسية في 31تموز ، فإنه سيستقيل من المجلس التشريعي الذي سيعقد في 22 أيار .

وأعلن رئيس السلطة الفلسطينية، أبو مازن، الجمعة الماضية، عن انتخاب المجلس التشريعي والرئاسة الفلسطينية، وكجزء من القرار، من المنتظر إجراء انتخابات المجلس الوطني لمنظمة التحرير

الفلسطينية في 31 آب. ويؤجج صدور المرسوم صراع القوى في فتح، في ظل نية السلطة عدم السماح لمحمد دحلان، الذي يكرهه أبو مازن، بمواجهة إدانة جنائية قبل سنوات قليلة.

يقول الموالون لدحلان، الذي يرأس فصيل فتح الإصلاحي، الآن إنهم إذا لم يتمكنوا من الترشح في قائمة واحدة، فسوف يخضعون لقائمة فتح منفصلة. مروان البرغوثي، الذي يشعر مثل دحلان بالحرمان من قبل أبو مازن، من المتوقع أن يكون بطاقة دحلان الرابحة، لذلك يأمل أعضاء فتح الشباب، استبدال الجيل الأكبر بشباب التنظيم.

يتلقى مروان البرغوثي الكثير من الدعم من دحلان ويعمل الاثنان على تشكيل ائتلاف ضد قائمة فتح التي يتزعمها أبو مازن،وفي العام الماضي عندما كانت السلطة الفلسطينية مرشحة للانتخابات أشار البرغوثي إلى نيته ثم عرض عليه أبو مازن قائمة فتح على المجلس التشريعي. بشرط ألا يواجهه.

وعلمت القناة 20 أن جبريل الرجوب، يعمل الآن على ضمان أن يكون أبو مازن هو المرشح الرئاسي فقط، وبالتالي فهو يحاول إقناع البرغوثي بعدم الترشح لرئيس السلطة الفلسطينية. كما تعهد الرجوب للمسؤولين الأمريكيين ببذل كل ما في وسعه لضمان انتخاب أبو مازن بموافقة جميع الفصائل الفلسطينية،وتهدئة مخاوفهم من صعود حماس.

وعلم أيضا، أن جبريل الرجوب بدا الاستعداد لرئاسة المجلس التشريعي، ويقف وراء محاولة إنشاء قائمة مشتركة لحماس وفتح. وبحسب مصادر فتح، فإن مشروع اتفاق موجود بالفعل، والذي بموجبه تعترف حماس بمنظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها المصدر الوحيد للسلطة الفلسطينية ولن تتحداها، وستعترف أيضًا بالسلطة الحصرية للسلطة الفلسطينية كهيئة ذات سيادة في قطاع غزة، بدلاً من الوضع الحالي الذي تعيشه حماس. ضوابط هناك.

كما نصت المسودة على أنه بالمقابل سيتم تشكيل حكومة وحدة وطنية بعد الانتخابات وستكون حماس جزءًا منها وكذلك ستكون حماس جزءًا من المجلس الوطني لمنظمة التحرير الفلسطينية، وستنضم إلى هذه المنظمة لأول مرة. وبحسب بعض المصادر، فإن احتمال قيام فتح وستقوم حماس أيضًا بتقسيم مقاعد المجلس التشريعي حيث سيحصل الأول على 70 مقعدًا والثاني على 60 مقعدًا من أصل 132 مقعدًا.

كما ستتعهد السلطة الفلسطينية، كجزء من الاتفاق بين فتح وحماس، بإجراء سلسلة من الإصلاحات، وعلى وجه الخصوص، تعديل علاقات الرئيس مع البرلمان الفلسطيني، بما يمنح البرلمان المزيد من السلطة ويقوض سلطة أبو مازن.

تخوف إسرائيلي من تحقيق لاهاي ضدها بعد رحيل ترامب

تتخوف إسرائيل من فتح المحكمة الجنائية الدولية في لاهاي تحقيق ضدها، بارتكاب جرائم حرب بحق الفلسطينيين خلال العدوان على غزة عام 2014 والبناء الاستيطاني في الضفة الغربية والقدس الشرقية المحتلتين، في أعقاب انتهاء ولاية الرئيس الأميركي ترامب، الذي فرض عقوبات على المحكمة،وبدء ولاية الرئيس جو بايدن؛وسيكون أول طلب من إدارة بايدن التعاون من أجل "منع الخطوات الخطيرة التي تتخذها المحكمة الجنائية الدولية في لا هاي ضدها". وأشارت صحيفة "يسرائيل هيوم" إلى أن الحكومة الإسرائيلية ستطلب من إدارة بايدن تنسيق انتخاب المدعي العام في المحكمة الدولية، خلفا للمدعية العامة الحالية، فاتو بنسودا، التي ستنتهي ولايتها في الفترة القريبة المقبلة.

ويذكر أن القرار حول فتح تحقيق ضد إسرائيل مطروح على أجندة المحكمة الجنائية الدولية منذ نهاية العام 2019،إلا أن بنسودا طلبت رأي قضاة المحكمة بشأن صلاحياتها بالتحقيق في جرائم الحرب الإسرائيلية؛وأفادت الإذاعة العامة " بأن "مسؤولين سياسيين في حكومة العدو يتخوفون من أن الاعتقاد في المحكمة الدولية هو أن فتح التحقيق لن يقود إلى مواجهة مع الولايات المتحدة؛ولذلك فإن هذا الأمرسيسمح الآن للقضاة بالإعلان عن فتح تحقيق ضد إسرائيل" ولفتت الإذاعة إلى أن لتحقيق كهذا عواقب كثيرة على الكثيرين من السياسيين والعسكريين الإسرائيليين في الماضي والحاضر، "وثمة إمكانية لإصدار أوامر اعتقال ضد قسم منهم". ؛وعلى خلفية التوقعات في إسرائيل بفتح المحكمة الدولية تحقيق ضدها، أجرت الحكومة الإسرائيلية – وخاصة مجلس الأمن القومي، وزارة القضاء ووزارة الخارجية – مداولات حول كيفية مواجهة قرار كهذا. وشملت القرارات الإسرائيلية في هذا السياق القيام بأنشطة سياسية، "دفعت دولا مختلفة إلى تقديم وجهات نظر وبيانات إلى المحكمة بأنها لا تملك صلاحية التحقيق ضد إسرائيل".

الاستيطان

أفاد تقرير رسمي لهيئة مقاومة الجدار والاستيطان يوم الأحد، بأن إسرائيل صادقت على بناء 6719 وحدة استيطانية في عام 2020؛ وقالت الهيئة في تقريرها السنوي، إن سلطات الإحتلال أودعت للمصادقة، مخططات تتضمن 8060 وحدة استيطانية أخرى خلال العام نفسه؛ وبلغ مجموع مساحات الأراضي الفلسطينية التي أعلنتها سلطات الاحتلال كـ "أراضي دولة"، منذ احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة عام 1967 حوالي 1700 كيلومتر مربع، ما نسبته 30% من مجمل أراضي الضفة الغربية؛ ورصدت هدم الاحتلال 869 مبنى ومنشأة فلسطينية خلال العام 2020 في الضفة الغربية بزيادة 65 % في عمليات الهدم عن العام 2019 ؛وأشارت إلى صدور 817 إخطارًا إسرائيليًا شمل عمليات هدم،ووقف بناء،وتركز 60% من تلك الإخطارات في محافظات الخليل والقدس وبيت لحم.

وتخطط جمعية عطيرات كوهانيم الاستيطانية لتحويل قصرالمفتي الحاج أمين الحسيني في حي الشيخ جراح بالقدس الشرقية المحتلة إلى كنيس،ومضاعفة عدد الوحدات الاستيطانية في محيط القصر من 28 إلى 56 وحدة استيطاني؛ وقبل عشر سنوات هدمت الجمعية الاستيطانية فندق"شبرد" في باحة قصر المفتي وأقامت منذ ذلك الحين 28 وحدة استيطانية على أنقاضه لم يتم نقل مستوطنين إليها حتى الآن؛ ولكن الجمعية الاستيطانية أبقت قصر المفتي ، الذي اقيم سنة 1929،مهجوراً حتى الآن؛ ونقلت صحيفة "جروزاليم بوست"عن دانيال لوريا، المتحدث باسم الجمعية،إن الجمعية الاستيطانية تنوي تحويل القصر البالغة مساحته 500 متر مربع إلى كنيس يهودي.

وكانت حكومة العدو وافقت على بناء ما يقرب من 800 وحدة سكنية جديدة في مستوطنات الضفة الغربية؛وجاء الاقتراح قبل يوم من تنصيب الرئيس الأمريكي بايدن، مما قد يزيد من تعقيد بدء علاقات القدس مع الإدارة الجديدة ؛وتحرك غانتس بسرعة لحذف هذا البند من جدول الأعمال، وصادق الكنيست قبل أسبوعين على قانون "البؤر الاستيطانية"، الذي طرحه عضو الكنيست اليميني المتطرف عن حزب "يمينا"، بتسلئيل سموتريتش، بأغلبية 59 مقابل اعتراض 39 نائبا في قراءة تمهيدية في الهيئة العامة للكنيست وتم إرساله إلى لجنة قبل إعادته إلى الهيئة العامة للمصادقة عليه في ثلاث قراءات أخرى، ويوجد حوالي 120 بؤرة استيطانية في أنحاء الضفة الغربية، معظمها تجمعات سكنية

صغيرة أسسها مستوطنون متدينون بهدف توسيع الوجود الإسرائيلي في الضفة الغربية وفي الوقت نفسه، منع إقامة دولة فلسطينية مستقبلية.

وطرحت سلطات الاحتلال ،عطاءات لبناء 2600 وحدة استيطانية جديدة في 7 مستوطنات بالضفة الغربية بما فيها القدس؛ وبحسب موقع "واي نت" فإن 182 وحدة استيطانية ستكون في نطاق بناء مبانٍ جديدة، في حين أن الباقي سيتم في إطار توسيع مبانٍ سابقة، لزيادة عدد الوحدات الاستيطانية؛ ومن بين المستوطنات التي سيبنى فيها "بسغات زئيف"،و"هار حوما" بالقدس،حيث سيتم فتح المزادات العلنية في النصف الثاني من الشهر المقبل.

ونشرت وزارة الإسكان الإسرائيلية و"هيئة أراضي إسرائيل"، مناقصات لبناء 2572 وحدة سكنية جديدة في الضفة الغربية والقدس المحتلتين، بينها 2112 وحدة سكنية في مستوطنات في أننحاء الضفة و460 وحدة سكنة في القدس الشرقية، وشملت المناقصات مبان تجارية وصناعية أيضا، حسبما أفادت حركة "سلام الآن".

وقالت الحركة إن 75% من الوحدات السكنية التي شملتها المناقصات، وهي عبارة عن 1946 وحدة سكنية، تتعلق بمستوطنات "ستضطر إسرائيل إلى إخلائها في إطار حل دائم ووفقا لخطة مبادرة جنيف".

وهذه الوحدات السكنية الاستيطانية التي تشملها المناقصات الجديدة تسوقها الحكومة الإسرائيلية. وتدعو المناقصات مقاولي بناء إلى تقديم مقترحات لشراء حقوق بناء الوحدات السكنية وتسويقها. "ويعني ذلك، أنه غالبا ما يتم البدء في أعمال البناء بعد حوالي سنتين من نشر المناقصة. وتوجد مناقصات، خلف الخط الأخضر، في 13 مستوطنة فقط، وتديرها وزارة الإسكان. وكذلك في المستوطنات في القدس الشرقية".

وعقبت "سلام الآن" على نشر هذه المناقصات، أن "حكومة نتنياهو مستمرة في جهودها من أجل إلحاق أكثر ما يمكن من الأضرار باحتمالات السلام حتى الدقيقة الأخيرة قبل تغير الإدارة في واشنطن. وتضاف المناقصات المنشورة إلى 780 وحدة سكنية في المستوطنات وصودق عليها الأسبوع الماضي، وفتح مناقصة لبناء آلاف الوحدات السكنية في (مستوطنة) غفعات همتوس واستثمار المليارات في الشوارع والبنى التحتية التي سؤدي إلى مضاعفة عدد المستوطنين. ويلمح

نتنياهو إلى الرئيس المنتخب بايدن إنه ليس لديه أي نية بمنحه ولو يوم واحد من الهدوء وأن وجهته نحو مواجهة مع الإدارة الجديدة".

وسعى نتنياهو أمس إلى اتخاذ قرار بشرعنة عدد كبير من البؤر الاستيطانية العشوائية في الضفة الغربية المحتلة، خلال اجتماع الحكومة. وقال موقع "واللا" الإلكتروني إن نتنياهو معني بالمصادقة على قرار كهذا اليوم قبل تنصيب بايدن.

ويقضي مشروع القرار الذي يسعى نتنياهو إلى أن تصادق الحكومة عليه بشرعنة خمس بؤر استيطانية عشوائية – هي عشهئيل، أفيغيل، أفنات، كيدم عرباه وماتسوكي دراغوت – والإعلان عنها "مستوطنات جديدة".

ويقضي قسم آخر من مشروع القرار بالإيعاز لـ"الإدارة المدنية" التابعة لجيش الاحتلال الإسرائيلي بشرعنة عشرات البؤر الاستيطانية العشوائية الأخرى في الفترة القريبة المقبلة، ومن دون الحاجة إلى قرار حكومي آخر بشأنها.

من جانبه أدان الناطق الرسمي باسم الرئاسة نبيل أبو ردينة ؛ قرار الاحتلال بناء أكثر من 2500 وحدة استيطانية جديدة على الأراضي الفلسطينية المحتلة" ؛وجدّد التأكيد على أن هذه القرارات المخالفة لكافة قرارات الشرعية الدولية، وفي مقدمتها القرار(2334)، الذي وافق عليه المجتمع الدولي، بما فيها الولايات المتحدة، يتطلب موقفاً دولياً حازماً ينتقل من لغة التنديد إلى الضغط الحقيقي على الحكومة الاسرائيلية لوقف تحديها للقانون الدولي، وقرارات الشرعية الدولية التي تؤكد باستمرار أن الاستيطان بكافة أشكاله غير شرعي، ويجب ازالته فورا من الأرض الفلسطينية المحتلة؛وأضاف الناطق الرسمي، ان الحكومة الإسرائيلية تسابق الزمن للقضاء على ما تبقى من أي أمكانية لحل الدولتين، ووضع المزيد من العقبات والعراقيل أمام الادارة الأميركية الجديدة وأي جهد ستقوم به لاستئناف عملية السلام المتعثرة منذ سنوات."

وأدانت فرنسا القرارات الإسرائيلية الأخيرة التي تقضي ببناء أكثر من 2500 وحدة سكنية جديدة في مستوطنات الضفة الغربية والقدس الشرقية، وزهاء 1300 وحدة سكنية أخرى في مستوطنة "غفعات همتوس" في القدس الشرقية؛ودعت مساء يوم الأربعاء، سلطات الإحتلال إلى عدم تنفيذ هذه

القرارات،والإحجام عن اتخاذ أي تدبير أحادي الجانب من شأنه أن يقوّض حل الدولتين القائم على القانون الدولي والمعايير المتّفق عليها.

وطالب الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش، إسرائيل بالعدول عن قرارها بناء حوالي 800 وحدة سكنية استيطانية في الضفة الغربية؛و حذر إسرائيل من مثل هذه الخطوة "التي من شأنها تقويض حل الدولتين"؛وقال: إن "هذا القرار يشكل عقبة رئيسية أمام تحقيق حل الدولتين وإرساء سلام عادل ودائم وشامل"؛وجدد التأكيد على أن "بناء إسرائيل مستوطنات في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ 1967، بما في ذلك القدس الشرقية، لا يتمتع بأي شرعية قانونية ويشكل انتهاكًا صارخًا للقانون الدولي" ؛وحذر من أن توسيع إسرائيل للاستيطان في الأراضي الفلسطينية "يزيد من تآكل إمكانية إنهاء الاحتلال وإقامة دولة فلسطينية متصلة وذات سيادة وقابلة للحياة، على أساس خطوط ما قبل عام 1967".

المستوطنون يواصلون الزحف صوب الضفة

قال كاتبان إسرائيليان "دورإتكيس ويهودا شاؤول" إن "الزحف الاستيطاني في الضفة الغربية بعد ربع قرن من توقيع اتفاق أوسلو، يدمر ما تبقى من الاتفاق، ولم يعد ما تشهده الضفة الغربية بين الفلسطينيين والمستوطنين صراعًا على دونم أرض ومجموعة مواشي، بل عودة إلى عدم الاعتراف بحق الفلسطينيين في تقرير المصير، حتى في الجيوب التي يقل حجمها الإجمالي عن نصف الضفة الغربية"؛وأضافا أن "الزحف الاستيطاني يحدث في الميدان، أو بشكل أكثر دقة في المناطق الفلسطينية دون الحاجة لإعلان تنفيذ خطة الضم وفرض السيادة وتطبيق القوانين الإسرائيلية، وكأن إسرائيل تلغي بأذرعها المختلفة، الرسمية وغير الرسمية، ما تبقى من اتفاقية أوسلو التي وقعتها مع منظمة التحرير الفلسطينية قبل 27 عامًا".

وأشار الباحثان في شؤون الاستيطان بالضفة الغربية، ومن مؤسسي منظمة "كسر جدار الصمت"، إلى أنه "من أجل التعرف على التغيير بالضفة الغربية، يجب تجهيز خرائط من نوعين: تاريخي يدرس العمليات طويلة المدى؛ وجيو–سياسي تحددت فيه أحرف أ، ب، ج، التي تميز مختلف مناطق

السيطرة بالضفة، مع أنه بعد أشهر قليلة من احتلال الضفة في 1967، استثمرت إسرائيل موارد كبيرة للتقليل من خطر قيام دولة فلسطينية".

وأكدا أن "هذه الاستراتيجية المتطرفة للسياسة الإسرائيلية حتى أيام مؤتمر مدريد واتفاقات أوسلو، جاء بدلا منها استراتيجية تفاوض وتسوية، وهو تغيير تبين فيما بعد أنه قصير العمر، رغم أنه بتوقيع اتفاق أوسلو تخلى إسحاق رابين عن محاولة إحباط إنشاء كيان سياسي فلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، وبدأ بالمساومة على نطاقه وحدوده المستقبلية ومساحة المناورة السيادية التي سيكسبها: دولة أو "دولة ناقصة".

وأوضحا أنه "رغم أن الاتفاقية المؤقتة الموقعة في سبتمبر 1995 لم تحدد الوجهة النهائية للطريق، إلا أنها حددت اتجاهاً واضحاً، فقد أنشأت في البداية ثلاث مناطق إدارية، وذكرت أن الجانبين اتفقا على أن الضفة الغربية وقطاع غزة، باستثناء القضايا التي ستتم مناقشتها في الوضع الدائم، سيتم نقلها للمجلس الفلسطيني على أن يكتمل تدريجيا في غضون 18 شهرا من تشكيله" ؛وأضافا أنه "تم تحويل منطقة "أ" بنسبة 18٪ منها للإدارة الكاملة للفلسطينيين، والمنطقة "ب" وتمثل 21٪ من الضفة الغربية نقلت إليها السلطات المدنية، بما فيها صلاحيات التخطيط والبناء للسلطة الفلسطينية، وبقيت 61٪ تشكل منطقة "ج" تحت السيطرة الإسرائيلية الكاملة، وأصدر الجيش أمرا عسكريا واسع النطاق أوائل 1996 يحظر البناء على طول معظم طرق الضفة الغربية، وتمتد تراكميا لأكثر من 40 ألف دونم" ؛ وكشفا أنه "على مدى السنوات، ركزت إسرائيل جهودها للسيطرة على منطقة "ج"، ومنع تسرب مناطق إضافية تحت سيطرة السلطة الفلسطينية، وفُرضت قيودا على البناء بهذه القرى، بإصدار 19 ألف أمر هدم لأكثر من 30 ألف مبنى، وهدم آلاف المباني، وفي الوقت نفسه، أنشأ المستوطنون حقائق جديدة على الأرض بإقامة عشرات البؤر الاستيطانية دون تصريح، وحظيت بدعم الدولة السخي لتوفير البنية التحتية، وحماية الجيش لها".

وأضافا أنه "بدلاً من المضي قدماً لإقامة كيان فلسطيني مستقل، فقد تكثف الوجود الإسرائيلي في المنطقة "ج"، بينما كان الوجود الفلسطيني محدودًا ومقلصًا، وعدنا من جديد لنقطة البداية بفرض السيطرة الإسرائيلية في المناطق التي تم نقلها سابقًا للسلطة الفلسطينية، ويبدو أن الاتجاه الذي تسير فيه الأمور يحدده المستوطنون بشكل واضح، لأنهم يعتقدون أن جذر الصراع على الأرض، ولا يمكنهم

التعايش مع مفهوم الدولة الفلسطينية" ؛وأكدا أن "فحص ما يحدث على الأرض في الضفة الغربية يظهر أن إسرائيل والمستوطنين حذفوا التفرقة بين مناطق أ، ب، ج، ولم يعد ذلك مسألة بلاغية، بل عملية ملموسة، واليوم بعد ربع قرن من توقيع اتفاق أوسلو التاريخي، فإن إسرائيل تبطل ما تبقى منه، ليس من خلال النظام القديم بمصادرة الدونمات، ولكن من خلال تغيير نموذج كامل، سعيًا لإبطال الأساس المنطقي والاعتراف بحق الفلسطينيين في تقرير المصير".

وشرحا أن "الوسائل الرئيسية المستخدمة من المستوطنين تتمثل في منع المزارعين الفلسطينيين من الوصول لآلاف الدونمات، والاستيلاء على الأراضي الزراعية الفلسطينية وزراعتها، واقتحام المباني في المناطق الخاضعة للسلطة الفلسطينية، ووضع اليد على العديد من المواقع التاريخية، والاتجاه آخذ في الازدياد، والجيش يقوم بالحراسة وتأمين هذه الممارسات".

وأكدا أن "دور الجيش لا يقتصر على هذا، فبعد سنوات من انتهاء الانتفاضة الثانية، ورغم التعاون الأمني مع السلطة الفلسطينية، يقوم الجيش بآلاف الاجتياحات في الأراضي الفلسطينية كل عام من أجل الاعتقالات، وفرض الوجود، وهكذا بعد ربع قرن من اتفاق أوسلو، وأكثر من عقد من حكم نتنياهو المستمر، ومع انتهاء ولاية ترامب، وصل النضال من أجل مستقبل الضفة الغربية مرة أخرى إلى نقطة حاسمة" ؛وأشارا إلى أنه "في الوقت الذي تم فيه إسقاط خطة الضم الرسمية في الوقت الحالي، فلم يعد الضم الميداني زاحفًا، بل يتم تعزيزه بقوة دفع كبيرة، الأمر الذي يتطلب أن يكون نقطة البداية لمواصلة النضال من أجل أي سيناريو مستقبلي للتعايش في هذا البلد، ولا يقوم على الفصل العنصري والقمع العنيف تجاه الفلسطينيين".

التطبيع

قرر وزير خارجية العدو، غابي أشكنازي، تعيين الدبلوماسي ورجل الأعمال، تسفي حيفتس، مبعوثا خاصا إلى دول الخليج، ومسؤولا عن إقامة سفارتين في كل من أبوظبي والمنامة وقنصلية في دبي، وعن دفع العلاقات مع دول خليجية أخرى؛ويعتبر حيفتس (64 عاما)، أحد أبرز الدبلوماسيين في الخارج؛ وهو من مواليد سيبيريا في روسيا؛ ومحام متخصص في الاتفاقيات الدولية ورجل أعمال، وأحد المقربين من بنيامين نتنياهو. بدأ عمله الدبلوماسي سفيرا لإسرائيل في بريطانيا (2004 –

2007)، ثم تولى مهمة سفير في النمسا وفي عدة منظمات دولية؛وفي 2015 أصبح سفيرا في موسكو، ويعتبر مهندس التعاون الإسرائيلي الروسي الاستراتيجي الذي ينعكس حاليا في سوريا؛ ومنذ (كانون الثاني) 2017، يعمل سفيراً لإسرائيل لدى جمهورية الصين الشعبية ومنغوليا ؛ وقد تم اختياره مبعوثا خاصا لدول الخليج، "لكونه دبلوماسيا رفيعا ورجل اقتصاد ناجحا وصاحب خبرة كبيرة في الإدارة الدقيقة والروح القيادية"، لأن "وزارة الخارجية الإسرائيلية تولي أهمية كبيرة لعلاقاتها مع دول الخليج العربي"، حسب أشكنازي. وقد أوكلت له مهمة "تطوير هذه العلاقات وتوسيعها ووضعها على طريق ثابت وأسس متينة" ؛وستكون مهمته الأولى في كل من الإمارات والبحرين، إقامة السفارتين الإسرائيليتين في أبوظبي والمنامة والقنصلية في دبي، ومن ثم توسيع العلاقات إلى دول خليجية أخرى.

وأشارت "يديعوت أحورونوت" الى التوقيع على اتفاقية لتسييررحلات جوية مباشرة بين إسرائيل والمغرب؛ إلى أن اتفاقية تسييرالرحلات المباشرة هذه تعتبر ثالث اتفاقية طيران يتم توقيعها مؤخرًا بين إسرائيل ودول عربية، بعد اتفاقيتين مماثلتين أبرمتهما تل أبيب مع الإمارات والبحرين خلال الأشهر الماضية؛وسيسمح التوقيع على الاتفاقيات، ببدء الرحلات المباشرة بين تل أبيب والرباط، من جهته العاهل المغربي محمد السادس، وضع شرطا للموافقة على زيارة إسرائيل؛ حيث اشترط مقابل الموافقة على زيارة إسرائيل، تجديد المفاوضات بين إسرائيل والفلسطينيين ؛ يشار الى أن المغرب أعلنت الشهر الماضي عن توقيع اتفاقية تطبيع العلاقات مع إسرائيل، وأن نتنياهو دعى الملك محمد السادس لزيارة إسرائيل.

وشهدت العاصمة السودانية الخرطوم،وقفة احتجاجية ضد التطبيع مع الاحتلال ، نظمتها "القوى الشعبية لمقاومة التطبيع"؛وقام المشاركون بإحراق العلم الإسرائيلي،أمام مقر مجلس الوزراء في الخرطوم؛ ورفع المشاركون لافتات مكتوب عليها: "اتفاقية أبراهام .. بنود سرية تبيع الوطن للصهيونية"، و"تسقط اتفاقية أبراهام"، و"التطبيع جريمة.. خيانة للأقصى الشريف"، وغيرها.

"أساقفة الأرض المقدسة" يؤكدون التزامهم بدعم شعبنا وتضامنهم معه

أكد أساقفة الأرض المقدسة التزامهم بدعم "أخواتنا وإخوتنا في وطن المسيح،خاصة في ظل التحديات التي تفرضها كورونا،وإجراءات الاحتلال؛وأنه"أصبح من الواضح بشكل مؤلم أنه يوجد اليوم

سبب أقل للتفاؤل مما كان عليه في أي وقت في التاريخ الحديث، حيث تتفاقم التحديات الصحية التي يشعر بها العالم بسبب الصراع والاحتلال والحصار؛ وزيادة مستويات البطالة ودفع العديد من الأسرإلى الفقر"؛ و"لايزال الافتقارإلى التقدم السياسي،إلى جانب التوسع المستمرفي المستوطنات غير القانونية وتأثيرقانون الدولة القومية في إسرائيل،تقوض أي احتمال لحل الدولتين السلمي".

وقالوا "الآن هي لحظة حاسمة بالنسبة لنا جميعًا لتقوية تعبيرنا عن تضامننا مع شعب الأرض المقدسة، ليس كمشاعر غامضة ولكن كعزم ثابت ومثابر على الالتزام بالصالح العام"؛ ودعوا حكومات بلدانهم إلى تجديد مشاركتهم النشطة في البحث عن سلام عادل، ودعم الحوار بين جميع الأطراف، والتمسك بالقانون الدولي، مشددين على أنه "يجب على المجتمع الدولي محاسبة إسرائيل على مسؤوليتها الأخلاقية والقانونية والإنسانية لجعل لقاحات Covid-19 متاحة للفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، وتشجيع التعاون مع السلطة الفلسطينية، مع مراعاة رسالة البابا فرانسيس القائلة بأن في مواجهة الجائحة هناك تحدٍ لا يعرف حدودًا، ولا يمكننا إقامة جدران ".

وقالوا "نحن ننتظر بفارغ الصبر الوقت الذي يمكن فيه للمسيحيين من جميع أنحاء العالم القيام مرة أخرى بالحج إلى الأراضي المقدسة، ونشجع مجتمعاتنا على تقديم أي مساعدة".

والمشاركون في الاجتماع هم، المطران ديكلان لانج، إنجلترا وويلز (رئيس تنسيق الأرض المقدسة)، المطران أودو بينتز-ألمانيا، رئيس الأساقفة ستيفن بريسلين- جنوب أفريقيا، المطران كريستوفر شيسون- كنيسة انجلترا، المطران ميشيل دوبوست- فرنسا، المطران فيليكس جمور-سويسرا، المطران نيكولاس هدسون- انجلترا وويلز، رئيس الأساقفة باتريك كيلي-انجلترا وويلز، المطران وليام كيني- انجلترا وويلز، المطران آلان ماكجوكيان- أيرلندا، المطران ديفيد مالوي- الولايات المتحدة الاميركية، المطران وليم نولان- اسكتلندا، المطران ريموند بواسون- كندا، المطران نويل ترينور- أيرلندا.

إسرائيل تحدد مطالبها من أي اتفاق أميركي جديد مع إيران

بحسب محلل الشؤون الأمنية والعسكرية في موقع "يديعوت أحرونوت"، رون بن يشاي، فإن نخبة القيادة السياسية والأمنية الإسرائيلية، تبنت خلال الفترة الماضية مجموعة من المطالب الموجهة إلى

الإدارة الأميركية الجديدة، لتحقيق مصالحها في ظل أي تحرك مستقبلي تقدم عليه الولايات المتحدة في ما يتعلق بالشأن الإيراني.

ويتمثل المطلب لأول بعدم تنازل إدارة بايدن عن "السطوة الاقتصادية" على الجمهورية الإسلامية في إيران، في ظل القناعة الإسرائيلية أن "العقوبات الاقتصادية القاسية على صادرات النفط ومنع مشاركة إيران في النظام المالي الدولي، كانت ولا تزال الوسيلة الرئيسية أو ربما الوحيدة،للضغط، التي يمكن أن تقنع الإيرانيين بالدخول في مفاوضات وإبداء الاستعداد لتقديم تنازلات"؛واعتبر أن انسحاب الرئيس ترامب،من الاتفاق النووي في أيارعام 2018،أعاد ترجمة "النفوذ الاقتصادي"الأميركي على إيران بواسطة سياسة الضغط القصوى، مشددا على أن المسؤولين الإسرائيليين،وعلى رأسهم نتنياهو، يعتقدون أنه على إدارة بايدن "إظهار نوع من الحكمة والإبداع من أجل استخدام هذا النفوذ (الاقتصادي) كسوط يهدد النظام الإيراني حتى يتم تحقيق تقدم في المفاوضات".

والمطلب الثاني هو ضرورة مواصلة المشاورات المسبقة والتنسيق المشترك بين الجانبين الأميركي والإسرائيلي حول الشأن الإيراني. وشدد بن يشاي على أن حكومة نتنياهو تتحسب من تنسيق بأثر رجعي مع الولايات المتحدة، وتسعى إلى ضمان تنسيق مشترك قبل وأثناء الاتصالات الأولية والمفاوضات الرئيسية المتوقعة بين الولايات المتحدة وإيران.

ويتجسد المطلب الثالث، بعدم اكتفاء الولايات المتحدة الأميركية بعودة إيران إلى التزاماتها في إطار البرنامج النووي الموقع عام 2015 (المعروف رسميا باسم "خطة العمل الشاملة المشتركة")،ومنع عودة المشروع النووي العسكري الإيراني إلى الوضع الذي كان عليه قبل انسحاب إدارة ترامب ؛ويصر المسؤولون الإسرائيليون على ضرورة السعي للتوصل إلى اتفاق نووي جديد يشمل البرنامج الإيراني للصواريخ الباليستية وجميع أنواع الصواريخ القادرة على حمل رؤوس حربية نووية، و"الأنشطة الإيرانية المزعزعة للاستقرار" في الشرق الأوسط ؛ كما تطالب إسرائيل، رابعا، عمل الإدارة الأميركية الجديدة على الحفاظ على "المعسكر المؤيد للغرب والمناهض لإيران يتبلور في الشرق الأوسط بعد توقيع ‘اتفاقيات أبراهام‘"، بوساطة إدارة ترامب، لتطبيع العلاقات بين إسرائيل وكل من الإمارات والبحرين والسودان والمغرب.

وتتوقع الحكومة الإسرائيلية من إدارة بايدن، "العمل على تقوية هذه التحالفات، المتمثلة في الاتفاقات التي خلقت بنية تحتية محتملة لتعاون وثيق وواسع النطاق ضد إيران"، على حد تعبير رون بن يشاي. ويأتي هذا المطلب على خلفية ضغط من الجناح التقدمي في الحزب الديمقراطي، على إدارة بايدن، بوقف المساعدات الأميركية لمصر والامتناع عن إمداد السعودية والإمارات بالسلاح، إذا لم يتوقف هذه الدول عن انتهاك حقوق الإنسان بحق مواطنيها، أو وقف الحرب في اليمن.

ويقدّر نتنياهو أنه لا يمكن الوصول إلى اتفاق نووي محسّن مع إيران، وينوي تعيين منسّق خاص، بالإضافة إلى مجلس الأمن القومي، لتنسيق العمل أمام إدارة بايدن لعدم عودتها إلى الاتفاق النووي الحالي. كما يطلب نتنياهو حصر صلاحيات بلورة السياسات الإسرائيلية تجاه البرنامج النووي الإيراني بيديه، وهو ما رفضه وزير الأمن، بيني غانتس، بحسب ما نقل موقع "واللا" عن مسؤولين إسرائيليّين.

وتشير تقديرات الأجهزة الأمنية الإسرائيليّة إلى أنّ إيران والولايات المتحدة بدأتا حوارًا غير مباشر حول العودة إلى الاتفاق النووي.

ولفت بن يشاي إلى أن التحركات الأميركية المستقبلية في ما يتعلق بالقضية الفلسطينية والصراع الفلسطيني الإسرائيلي، لا تعتبر مسألة ملحة بالنسبة للحكومة الإسرائيلة؛ "لأنها أقل تأثيرا وتهديدا لمصالح الولايات المتحدة وحلفائها في المنطقة، ولأن ترامب قدم لإسرائيل هدية مهمة في هذا المجال: إلغاء الفيتو الفلسطيني على تطبيع العلاقات بين دول عربية وإسرائيل"، في إشارة إلى تجاوز الفلسطينيين لتطبيع العلاقات بين إسرائيل ودول عربية.

وقال مسؤولون كبار في إدارة بايدن إنهم يرون أن "حل الدولتين هو الحل الوحيد والمحتمل الذي لن يلبي تطلعات الفلسطينيين لتقرير المصير فحسب، بل سيمنع إسرائيل أيضًا من خطر قيام دولة ثنائية القومية يصبح فيها اليهود أقلية".

واعتبر أن المطالب الأميركية للجانب الإسرائيلي في هذا الشأن ستقتصر على المطالبة بالامتناع عن اتخاذ خطوات أحادية الجانب من شأنها أن تقوّض أي "مفاوضات إسرائيلية فلسطينية مستقبلية محتملة"، بما في ذلك التوقف عن التوسع الاستيطاني وشرعنة بؤر استيطانية عشوائية.

وعلى صلة، نقلت القناة 12 الإسرائيلية عن مسؤول رفيع في الحكومة الإسرائيلية، مساء الأربعاء، قوله: "إذا عاد بايدن إلى الاتفاق النووي مع إيران، فلن يكون لدينا ما نتحدث عنه معه". وذكر أن

نتنياهو يعقد جلسات مشاورات مطولة بهدف صياغة إستراتيجية للتعامل مع إدارة بايدن. وشدد المسؤول الإسرائيلي أن المشاورات التي يعقدها نتنياهو تجري تحت عنوان العودة إلى القانون القديم الذي ينص على أنه "لن نسمح لإيران بامتلاك قنبلة (نووية)".

تقارير إسرائيلية تتوقع تصاعدا لعمليات المقاومة في الضفة

توقع الخبير العسكري الإسرائيلي" أمير بوخبوط" أن يتسم عام 2021 بتوترات أمنية شديدة للغاية في الضفة الغربية، مدفوعا بعدة أسباب، أبرزها تصاعد الاحتكاك بين الفلسطينيين والمستوطنين، على إثر الاعتداءات وجرائم الكراهية التي ترتكبها عصابات "تدفيع الثمن" الإسرائيلية ؛وأضاف في تقرير على موقع "ويللا"، أن ملخص العام المنصرم 2020 يُظهر أن هناك انخفاضًا في عدد العمليات الفلسطينية المسلحة، وفقاً لما نشره جهاز الأمن العام، الشاباك، وتوزعت هذه العمليات على 70 طعنا، 10 عمليات دهس، 62 عبوة ناسفة، 5 اختطافات، مما يمثل انخفاضًا مقارنة بـ 564 هجومًا تم إحباطها في 2019، و581 عام 2018، و418 عام 2017".

وشدد على أن "عام 2020 شهد انخفاضًا في عدد القتلى والجرحى ، بواقع مقتل ثلاثة إسرائيليين نتيجة عمليات في الضفة الغربية، وتم تنفيذ معظم الهجمات الهامة من قبل مسلحين أفراد وخلايا محلية، بينما في 2019 قتل 10 إسرائيليين، وفي 2018 قتل 16 آخرين، وبلغ عدد الجرحى في 2020، 46 مقابل 66 في 2019، و83 في 2018".

وأكد أنه "بحسب جهاز الأمن العام، فقد اتسم 2020 بانخفاض معين في حدة الاحتكاك بين حماس وإسرائيل، رغم أن إمكانية التدهور متأصلة في واقع قطاع غزة، مع التركيز على الضائقة الاقتصادية، فيما واصلت حماس عملية تحديث قدراتها العملياتية بطريقة أوضحت أن التهديد الرئيسي في السنوات الأخيرة يكمن في عملية بناء قوة الحركة في غزة، بجانب جهود حماس الحثيثة لتفعيل الهجمات في الضفة الغربية".

وتنبأ الكاتب أن يتسم عام 2021 بتوترات أمنية شديدة للغاية، على إثر انتشار أزمة كورونا، ودخول جو بايدن للبيت الأبيض وعدم اليقين بشأن إعادة مئات الملايين من الدولارات لمشاريع الضفة الغربية، بجانب الاحتكاك الذي ينشأ بين المستوطنين الإسرائيليين والفلسطينيين.

أليشع بن كيمون المراسل العسكري الإسرائيلي زعم أنه "تم تسجيل انخفاض بنسبة 50٪ في العمليات في الضفة الغربية في 2020، وتم تقديم 1400 لائحة اتهام للفلسطينيين مقارنة بـ1613 في 2019، بالتزامن مع تفشي وباء كورونا في جميع أنحاء العالم وإسرائيل، حيث انخفض حجم الاضطرابات في المناطق الفلسطينية، وعدد لوائح الاتهام المقدمة للفلسطينيين".

وأضاف في تقرير نشرته صحيفة "يديعوت أحرونوت"، أن "السبب الرئيسي في تراجع الهجمات الفلسطينية هو جائحة كورونا، وما يصاحبها من عمليات إغلاق في إسرائيل والسلطة الفلسطينية، حيث أثرت الإغلاقات بشكل خاص على عدد لوائح الاتهام المرفوعة ضد الفلسطينيين المقيمين في إسرائيل بشكل غير قانوني، 452 مقابل 705 في 2019" ؛ وأشار إلى أن "واقع الضفة الغربية أسفر عن مزيد من الصعوبات أمام المستوطنين بالعودة لمنازلهم كل يوم خوفًا من رعب الحجارة، مما يتطلب من الجيش وقوات الأمن والنيابة العسكرية تغيير نهجهم، والعمل بكل الوسائل لوضع حد لهذه الظاهرة، لأن الأحكام العسكرية الصادرة ضد راشقي الحجارة تتراوح بين تسعة أشهر وسنة في السجن، وعند إلقاء قنابل المولوتوف تصل عقوبة السجن إلى 16–18 شهرًا، وإلقاء المتفجرات إلى شهر ونصف في السجن، وعندما تكون هناك إصابات بين المستوطنين تتزايد العقوبات على الفلسطينيين باستمرار".

تراجع أنشطة الفلسطينيين ضد الاحتلال بسبب كورونا

اعتبر جهاز الأمن العام الإسرائيلي (الشاباك) العام الفائت أنه عام هادئ، من حيث الأنشطة الأمنية الفلسطينية في الضفة الغربية المحتلة. كذلك دلّت معطيات النيابة العامة العسكرية الإسرائيلية على تراجع في عدد لوائح الاتهام ضد الفلسطينيين خلال العام الفائت. وعزا الشاباك والنيابة العسكرية هذا التراجع إلى انتشار فيروس كورونا، وفق ما ذكرت صحيفة "يديعوت أحرونوت" اليوم، الثلاثاء.

وحسب معطيات الشاباك، فإنه خلال العام الفائت نفذ فلسطينيون 56 عملية، بينها 48 عملية في الضفة الغربية و8 عمليات في القدس. وقُتل 3 إسرائيليين في عمليات نفذها فلسطينيون، وأصيب 46 آخرين. وأشار الشاباك إلى أن هذا أقل عدد لقتلى وجرحى إسرائيليين بعمليات نفذها فلسطينيون منذ أنن بدأ الشاباك بجمع معطيات من هذا القبيل.

وأضاف الشاباك أنه تم خلال العام الفائت إحباط 430 عملية، بينها 283 محاولة لتنفيذ إطلاق نار، 70 محاولة طعن، 10 محاولات لتنفيذ عمليات دهس، 62 عملية زرع وغلقاء عبوات ناسفة و5 محاولات أسر إسرائيليين. وتابع الشاباك أنه جرى إحباط عدة عمليات، حاولت حركة حماس تنفيذها في الضفة.

وجاء في بيان صادر عن الشاباك أن تراجع عدد العمليات سببه انتشار كورونا والقيود على الحركة. "وتميز العام الفائت بانخفاض شدة الاحتكاك بين حماس وإسرائيل إثر التقدم بعملية التهدئة وتوجيه اهتمام الحركة إلى إدارة أزمة كورونا".

واعتبر الشاباك أن "التحدي الأهم" في الفترة القريبة هو مواجهة "الجريمة القومية" المستفحلة حاليا في أعقاب موت الفتى أهوفيا سنداك، من العصابة الاستيطانية الإرهابية "شبيبة التلال"، والذي أدى إلى مظاهرات صاخبة. وطالما تم توجيه انتقادات للشاباك، وبينها انتقادات وجهها مسؤولون سابقون في الشاباك، بأنه لا يتعامل مع نناشطي "شبيبة التلال" وتنظيمات إرهابية أخرى بين المستوطنين على أنها إرهاب.

وفيما يتعلق بمعطيات النيابة العسكرية، التي تتطرق إلى الفترة الواقعة بين مطلع العام الفائت وحتى نهاية شهر تشرين الثاني/نوفمبر الماضي، فقد تم تقديم 1400 لائحة اتهام ضد فلسطينيين، بينها 260 لائحة اتهام ضد قاصرين، فيما كان عدد لوائح الاتهام 3290 في العام 2019.

وبين لوائح الاتهام التي قُدمت العام الفائت، 245 لائحة اتهام تتعلق بمواجهات بين شبان فلسطينيين والقوات الإسرائيلية، والتي يصفها جيش الاحتلال بـ"إرهاب شعبي"، بينما كان عدد لوائح الاتهام هذه 511 في العام 2019.

وخلال العام الفائت، وقع ضباط إسرائيليون 1000 أمر إداري، مقابل 1334 في العام 2019. وأثّر انتشار كورونا والإغلاقات والقيود التي فرضت في أعقاب ذلك على تواجد فلسطينيين داخل "الخط الأخضر" بدون تصريح، وكان عدد لوائح الاتهام في هذا السياق 452، مقابل 705 لوائح اتهام في العام الذي سبقه.

وطالبت النيابة العسكرية الإسرائيلية بفرض عقوبة السجن لتسعة أشهر حتى سنة على المدانين بإلقاء حجارة، وما بين 16 – 18 شهرا سجن بسبب إلقاء زجاجة حارقة، وسنة ونصف السنة سجن بسبب إلقاء عبوة ناسفة. وهذه العقوبات كانت مشروطة بعد إصابة إسرائيليين في هذه الأحداث.

1050 حالة تحريض وعنصريّة ضد الفلسطينيين خلال 2020

رصَد المركز العربي للحريات الإعلامية والتنمية والبحوث،1050 حالة تحريض وعنصريّة ضد الفلسطينيين خلال 2020؛ من قبل سياسيين وإعلاميين وجهات أخرى في المجتمع الإسرائيلي ضد الفلسطينيين في كافة الوسائل الإعلامية؛وذكرأنه "يمكن أن نلحظ أن نسبة التحريض ضد الفلسطيني موجودة في دالّة تصاعدية نسبة للعام السابق ، بحيث تم رصد 778 حالة تحريض عام 2019"؛ و"يتبيّن من النتائج أنّ الجهة الأكثر استهدافا للتحريض في الإعلام العبريّ هي السلطة الفلسطينية بنسبة 28% ، تليها وبفارق بسيط كل من القائمة المشتركة وخطاب فرض السيادة على مناطق 'ج' بنسبة 23%،والمجتمع الفلسطيني واحدة بنسبة 22%،فلسطينيي الداخل بنسبة 11%،الرئيس الفلسطيني بنسبة 9%، حركة حماس بنسبة 6%، وأخيرا، الأسرى بنسبة 5%".

وأصدر المركز مؤخرًا، تقريرا كميًا شاملًا لعام 2020 يرصد خطاب التحريض والعنصرية في الإعلام الإسرائيلي ضد كافة شرائح المجتمع الفلسطيني، ضمن مشروع "الرصد"، وتضمّن التقرير رصدًا للصحافة المكتوبة، والمرئية، والمسموعة، بالإضافة إلى تعقُّب صفحات سياسيّين وإعلاميّين إسرائيليين عبر موقعَي التواصل الاجتماعي؛ فيسبوك وتويتر.

وقال المركز : إن عام 2020 "تميّز بالكثير من الاضطرابات السياسية والأمنية وعلى رأسهم تفشّي جائحة كورونا وما عقبه من تحريض على المجتمع الفلسطيني بكافة شرائحه المختلفة" ؛وذكر أنه "يمكن أن نلحظ أن نسبة التحريض ضد الفلسطيني موجودة في دالّة تصاعدية نسبة للعام السابق، بحيث تم رصد 778 حالة تحريض عام 2019".

وأوضح المركز أنه "يتبيّن من نتائج التحليل الكمي، أنّ نسبة التحريض الأعلى وُجدت على صفحات التواصل الاجتماعي 'فيسبوك' لأعضاء برلمان ووزراء إسرائيليين وصحافيّين بنسبة 31%، تليها

صحيفة 'يسرائيل هيوم' بنسبة 21%، وكلا من صحيفة 'معاريف' وشبكة 'تويتر' بنسبة 10%، وكلا من الصحيفتين 'مكور ريشون' و'يديعوت أحرونوت' بنسبة 7%، وأخيرا، قناة 12 بنسبة 4%".

وقال إن "الجهات المستهدفة تتغيّر وفقا للتطورات"، مضيفا: "شهد عام 2020 الكثير من التغيّرات السياسية أبرزها الانتخابات البرلمانية الإسرائيلية وما لحقها من تحريض وعنصرية ضد المجتمع الفلسطيني وتعامل المؤسسات الإسرائيلية مع جائحة كورونا. تميّزت، أيضا، هذه الفترة بتشكيل حكومة وحدة وتصاعد خطاب تطبيق بعض بنود صفقة القرن الأميركية والتي تتعلق بفرض السيادة الإسرائيلية على 30% من الضفة الغربية، وإبرام اتفاقيات التطبيع مع كل من دولة البحرين والإمارات، والسودان ودولة المغرب".

وأضاف المركز: "يتبيّن من النتائج أنّ الجهة الأكثر استهدافا للتحريض في الإعلام العبريّ هي السلطة الفلسطينية بنسبة 28%، تليها وبفارق بسيط كل من القائمة المشتركة وخطاب فرض السيادة على مناطق 'ج' بنسبة 23%، والمجتمع الفلسطيني كشريحة واحدة بنسبة 22%، فلسطينيي الداخل بنسبة 11%، الرئيس الفلسطيني بنسبة 9%، حركة حماس بنسبة 6%، وأخيرا، الأسرى بنسبة 5%" ؛ وبحسب البيان، فقد تطرّق التقرير أيضا، إلى "نوعية التحريض المتّبعة في المقالات والتقارير الإخبارية المتنوعة؛ بعضها يشرعن العقوبات الجماعية واستعمال القوّة ضد الفلسطينيين، وبعضها الآخر يقوم بشيطنة الفلسطينيين واستعمال أسلوب التعميم، وهنالك مقالات تقوم بنزع الشرعيّة عن الفلسطينيين وقياداتهم، وبعض المقالات تبرز فيها الفوقيّة العرقيّة اليهوديّة، واستخدام خطاب العنصرية وتصوير إسرائيل بدور الضحيّة" ؛ وذكر أنه "يتبين من النتائج، أنّ أسلوب التحريض والعنصرية الأكثر اتبّاعا في الإعلام الإسرائيلي هو نزع الشرعية عن الفلسطيني بنسبة 78%، يليه استخدام خطاب العنصرية بنسبة 62%، والفوقية العرقية بنسبة 51%" ؛ ولفت المركز إلى أنه "تمّ استخدام كل من أسلوب الشيطنة والتعميم وتصوير إسرائيل بدور الضحية بنسبة 31%، وأخيرا، شرعنة العقوبات الجماعية واستخدام القوة ضد الفلسطيني فقد تمّ استخدامها بنسبة 8%"، موضحا أن "غالبية المقالات تحتوي على أكثر من نوع تحريض واحد في نفس المقال".

فريق بايدن الانتقالي زار رام الله الشهر الماضي

أفادت إذاعة اجيال نقلا عن مصادر مطلعة داخل أروقة الحكومة الفلسطينية بأن القضية الفلسطينية لن تكون على رأس أولويات إدارة بايدن الجديدة؛ وأن وفداً رفيع المستوى من فريق بايدن الانتقالي زار رام الله الشهر الماضي، وأبلغ الجانب الفلسطيني بأن الإدارة الأمريكية الجديدة لديها 20 أولوية (أسمتها R20 من كلمة Reset أي إعادة تشكيل) لا تشمل أي ملف مرتبط بفلسطين بشكل مباشر؛وكانت كاميلا هاريس نائبة الرئيس الأمريكي المنتخب، ذكرت خلال الحملة الانتخابية إن الولايات المتحدة ستعيد فتح القنصلية الأمريكية في القدس،مع عدم إلغاء نقل السفارة لأن هذا يحتاج لقرار جديد من الكونغرس الأمريكي؛وستعيد فتح مكتب منظمة التحرير في واشنطن، كما ستعيد الدعم الأمريكي للسلطة الفلسطينية بما يشمل المنظومة الأمنية ووكالة الاونروا إضافة إلى إعادة حل الدولتين على طاولة المفاوضات.

وبحسب المصادر، فإن عدم وجود فلسطين على سلم أولويات بايدن في الشهور الاولى سارعت في الخطوات الداخلية التي أعلن عنها الرئيس عباس؛ وتشمل عقد انتخابات تشريعية ورئاسية ومجلس الوطني، لمواجهة الرئيس الأمريكي الذي حصل على أعلى عدد أصوات في التاريخ فاق 80 مليون صوتاً ؛ أما عن القرارات التي سيوقعها بايدن، فبحسب ما نقلت وسائل إعلام أمريكية فإن الرئيس الجديد الذي يدخل البيت الأبيض في أجواء صعبة تعيشها بلاده سيتحرك بتوقيع نحو 12 أمراً تنفيذياً؛ وتشمل هذه القرارات إعادة أمريكا لاتفاقية باريس للمناخ، وإلغاء قرار حظر دخول مواطني عشرات الدول الأراضي الأميركية، وإصدار تعليمات بلم شمل الأطفال الذين فصلوا عن أسرهم على الحدود الجنوبية مع المكسيك.

كما سيوقع بايدن على قرار تنفيذي بإلزام ارتداء الكمامات في المؤسسات الفيدرالية، وعلى متن وسائل النقل بين الولايات، وهو ما امتنع ترامب في السابق عن فعله. كما يعتزم بايدن تسريع حملة التلقيح ضد كورونا ووضع خطة لتحفيز الاقتصاد بقيمة 2 تريليون دولار، عبر تقديمات مالية وغيرها من المساعدات.

وكانت كاميلا هاريس نائبة الرئيس الأمريكي المنتخب، ذكرت في لقاء بأواخر أيام الحملة الانتخابية إن الولايات المتحدة ستعيد فتح القنصلية الأمريكية في القدس، مع عدم إلغاء نقل السفارة لأن هذا يحتاج لقرار جديد من الكونغرس الأمريكي.

وأضافت أن إدارة بايدن ستعيد فتح مكتب منظمة التحرير في واشنطن، كما ستعيد الدعم الأمريكي للسلطة الفلسطينية بما يشمل المنظومة الأمنية ووكالة غوث وتشغيل اللاجئين الاونروا إضافة إلى إعادة حل الدولتين على طاولة المفاوضات.

تنسيق إسرائيلي خليجي يهدف للتأثير على سياسة بايدن تجاه إيران

عززت حكومة العدو من إجراءات التنسيق لتحركاتها السياسية مع دول خليجية في مقدمتها الإمارات، وذلك استعدادا لاستلام إدارة الرئيس الأميركي، جو بادين، السلطة ودخوله إلى البيت الأبيض؛ وذكرت القناة العامة("كان 11")، وأن القناعة المترسخة لدى حكومة العدو هي أن موقف إسرائيلي خليجي موحد في ما يتعلق بالشأن الإيراني، سيؤثر على تحركات الإدارة الأمريكية الجديدة، وسياساتها المستقبلية تجاه إيران؛وأن إسرائيل تسعى إلى صياغة موقف موحد مع دول خليجية تقضي بضرورة التطرق إلى برنامج الصواريخ الإيراني والأنشطة الإقليمية الإيرانية،في أي اتفاق مستقبلي أو عودة أميركية متوقعة إلى الاتفاق النووي الموقع عام 2015 مع إيران؛وإن "الصواريخ الدقيقة الإيرانية والأنشطة الإيرانية في دول المنطقة،تعتبر مسائل موضع قلق إسرائيلي سعودي مشترك"؛ كما تسعى إسرائيل من خلال "موقفها الموحد" مع دول خليجية إلى دفع الإدارة الأميركية الجديدة بإدراج "تحديات أمنية" لم تكن مطروحة عن مناقشة المشروع النووي الإيراني قبل توقيع الاتفاق عام 2015.

يذكر أن بنيامين نتنياهو، يعمل على تشكيل طاقم لبلورة الإستراتيجية الإسرائيلية في المحادثات الأولية مع إدارة الرئيس بايدن، حول البرنامج النووي الإيراني.

ونقل موقع "واللا" عن مسؤولين في مكتب نتنياهو قولهم إن الطاقم سيشمل مندوبين عن مجلس الأمن القومي، وزارة الخارجية، وزارة الأمن، الجيش الإسرائيلي، الموساد ولجنة الطاقة الذرية ؛ ويريد نتنياهو تعيين مسؤولا رفيعا من قبله ليرأس الطاقم ويكون مبعوثا خاصا إلى المحادثات مع الإدارة الأميركية الجديدة قبل عودة الولايات المحتملة إلى الاتفاق النووي مع إيران ؛ وكان نتنياهو قد طلب من وزير

الأمن، بيني غانتس، الأسبوع الماضي، تولي مسؤولية حصرية لبلورة موقف إسرائيل من موضوع الاتفاق النووي. ورد غانتس على نتنياهو قائلا إن "هذه ليست مصلحة تجارية خاصة لشخص واحد"، وأن السياسية ينبغي أن تحددها مداولات مشتركة لجهاز الأمن وبحث في المجلس الوزاري المصغر للشؤون السياسية والأمنية (الكابينيت).

ورجح المحلل السياسي في "واللا"، باراك رافيد، أن رد غانتس جعل نتنياهو يقرر تشكيل طاقم واسع يشارك في عضويته مندوبون عن أجهزة الأمن، وأن يعين من الجهة الأخرى مسؤولا من قبله يرأس الطاقم ويكون مبعوثا خاصا إلى المحادثات مع إدارة بايدن؛ ورغم أنه ليس واضحا بعد من سيعين نتنياهو في رئاسة الطاقم، لكن أحد الأسماء الأولى التي يذكرها مسؤولون في مكتبه، هو رئيس الموساد،يوسي كوهين؛ ويزوركوهين واشنطن، ووفقا لـ"واللا" لم يطلب عقد لقاءات مع مسؤولين في إدارة بايدن.

وتشير تقديرات في إسرائيل إلى أن إدارة بايدن والحكومة الإسرائيلية ستدخلان في صدام إثر الخلافات الكبيرة بينهما في الموضوع الإيراني. فبايدن أعلن خلال حملته الانتخابية أنه سيدخل إلى مفاوضات مع إيران والعودة إلى الاتفاق النووي في حال عادت إيران إلى تطبيقه بشكل كامل، فيما يعتبر نتنياهو خطوة كهذه أنها "خطأ فادح".

ويقول مستشارون لنتنياهو إنهم "قلقون" من أن طاقم مستشاري بايدن في سياسة الخارجية والأمن مؤلف من "مستشاري أوباما"، وأن قسما منهم هم مهندسو الاتفاق النووي. وقال نتنياهو خلال استقباله وزير الخزانة الأميركي، ستيفن منوتشين، يوم الخميس الماضي، إن العودة إلى الاتفاق النووي من العام 2015 سيؤدي إلى سباق تسلح نووي في الشرق الأوسط، "وهذا كابوس وغباء ويحظر أن يحدث".

تصاعد حدة الاحتجاجات في الأماكن التي يسكنها الحريديم

شهد العلاقة بين شرطة الاحتلال من جهة والمتدينين ذوي القبعات السوداء (حريديم) تدهورا خطيرا في العلاقات لدرجة المواجهات العنيفة والضرب والتكفير والاعتقالات في كل يوم؛ وتستخدم شرطة الاحتلال العصي والمياه الباردة والخيول ووسائل الاعلام المجندة لصالحها وكل أدوات القمع في التنكيل بأبناء طائفة الحريديم الذين يرفضون إغلاق المعابد والمدارس الدينية بسبب فيروس كورونا،

فيما يواجه الحريديم الشرطة بصدروهم العارية تلبية لفتوى من حاخاماتهم في مناطق تواجدهم؛ شرارة العصيان بدأت في منطقة بيت شيمش؛ ومن هناك امتدت إلى طبريا والقدس وتموضعت في مدينة بني براك؛ ونجم عن هذه المواجهات حتى الآن تدمير القطار السريع وإحراق حافلة ومئات الإصابات وعشرات المعتقلين؛ وتلجأ الشرطة ورجال الدين الحريديم إلى محاولات تهدئة النفوس وتجنب الصدامات ولكن دون جدوى حتى الآن، علمًا بأن نواب الكنيست من الأحزاب المتدينة اليهودية يحملون الشرطة مسؤولية التصعيد.

وتصاعدت حدة الاحتجاجات والاضطرابات التي نشبت منذ عدة أيام في عدد من الأحياء في بعض المدن التي يتكون معظم سكانها من المتدينين اليهود المتشددين المعروفين باسم "حريديم" ؛ وتأتي هذه الاضطرابات على خلفية الإجراءات المشددة التي فرضتها الحكومة من أجل الحد من انتشار فيروس كورونا، والتي تقضي بمنع التجمهر في الأماكن العامة واغلاق المدارس لثلاثة أسابيع ؛ يذكر أن الحريديم يديرون مدارس دينية حيثما تواجد عدد كبير من هذه الفئة من السكان، وفيها يتجمهر طلاب المعاهد الدينية بأعداد غفيرة لتعلم التوراة والشريعة اليهودية، وهي مدارس لا تتوقف عادة طوال أيام السنة؛ ويرفض هؤلاء الحريديم فكرة الإغلاق التي تمنعهم من أداء شعائرهم الدينية وهو أمر يعتبر في غاية الأهمية بالنسبة لهم ولا يردعهم عنه شيء، ولهذا فهم في كثير من الحالات لا يستجيبون لتعليمات وزارة الصحة الخاصة بالحد من انتشار كورونا من خلال منع التجمهر.

على ضوء ذلك، وقعت عدة صدامات بين المتدينين الحريديم وأفراد الشرطة الذين حضروا إلى حارات للمتدينين لضبط القيود المفروضة على الحياة العامة ومنها إغلاق المدارس الدينية أسوة ببقية المدارس العادية في إسرائيل؛وقالت التقارير إن صدامات عنيفة وقعت في حي بني براك المجاور لتل أبيب، أشعل خلالها المحتجون المتدينون حافلة ركاب بعد أن اعتدوا على سائقها وركابها، كما حاول عدد من الحريديم في مدينة القدس سكب الاسمنت السائل على سكة القطار الترمواي ليلًا، لكي تنشف حتى ساعات انطلاق حافلات الترمواي عند الصباح، فتقع كوارث الطرق.

اغتيال مسؤول الحركة الإسلامية في يافا

اغتيال القيادي بالحركة الإسلامية، محمد أبو نجم، في حادثة إطلاق نار، وقعت ظهر يوم الأحد، في مدينة يافا؛ وهذه الحادثة هي الثانية لمسؤول في الحركة الإسلامية بأراضي الداخل، وكان مجهولون أطلقوا النار على رئيس بلدية أم الفحم السابق محمد إغبارية، ويشهد لداخل المحتل، انفلاتا أمنيا في المناطق التي يتواجد فيها الفلسطينيون، وسط تنديد كبيرواتهامات لقوات الاحتلال، بالسماح للعصابات الإجرامية بالتحرك بحرية هناك واستهداف نشطاء وسياسيين؛وأشارت مواقع في الداخل إلى أن 6 ضحايا سقطوا حتى الآن في عمليات إطلاق النار خلال أقل من شهر؛آخرهم إغبارية ونجم؛ وخرجت مسيرة غاضبة في مدينة أم الفحم بالداخل المحتل،استنكارا لعملية الاغتيال؛وحمل المشاركون رايات سوداء،تعبيرا عن الحزن والغضب على مقتل أبو نجم؛واستنكرت حركة حماس بشدة،جريمة اغتيال مسؤول الحركة الإسلامية في مدينة يافا؛ وحذرت من المخطط الخبيث الذي يقوم به المحتل لتصفية الأرض المحتلة من القيادات والكوادر الفلسطينية،خاصة العاملة من أجل القدس والأقصى،وتتصدى لمحاولات الأسرلة وسرقة الأرض والمقدسات.

استطلاع: الليكود 32 مقعدًا والمشتركة 10 مقاعد

بيّن استطلاع للرأي نشر 24-1-2021، استمرار تصاعد قوّة الليكود إلى 32 مقعدًا وثبات القائمة المشتركة عند عشرة مقاعد ؛وجاءت النتائج على الشكل الآتي: الليكود (32 مقعدًا)، "يش عتيد" برئاسة يائير لبيد 18 مقعدًا، "تكفاه حدشاه" برئاسة غدعون ساعر 14 مقعدًا، المشتركة 10 مقاعد، "يمينا" برئاسة نفتالي بينيت 10، "يهدوت هتوراه" 7، "شاس" 6، "يسرائيل بيتينو" برئاسة ليبرمان 5، "ميرتس" 5، "كاحول لافان" 4، "الإسرائيليّون" برئاسة بلديّة تل أبيب، رون حولدائي، 4.

كما بيّن استطلاع الرأي تجاوز حزب العمل نسبة الحسب لأول مرّة منذ أشهر، إثر فوز عضو الكنيست، ميراف ميخائيلي، برئاسة القائمة.

ورغم تصاعد قوّة الليكود، إلا أن نتنياهو لن يكون قادرًا على تشكيل حكومة، حتى لو انضمّ إليه بينيت. بينما لن يتمكّن خصومه من تشكيل حكومة دون القائمة المشتركة، ما يوحي بأزمة على شاكلة الأزمات السياسية السابقة؛كما يبيّن استطلاع الرأي استمرار تراجع حزب ساعر، من 21 مقعدًا عند الإطلاق عن حزبه في كانون أوّل الماضي، إلى أقلّ من 14 مقعدًا الآن، ما يعطي انطباعًا باحتمال

أن يشكّل لبيد الحكومة المقبلة، لا ساعر ؛ وتستمر شعبية الليكود بالارتفاع إثر حملة لقاحات كورونا .

مستشار الأمن القومي الأمريكي: ملتزمون بأمن إسرائيل

أبلغ مستشار الأمن القومي الأمريكي، جيك سوليفان، نظيره لدى الاحتلال ؛ بأن الإدارة الجديدة في واشنطن ستعمل لـ"البناء" على اتفاقات التطبيع العربية؛ جاء ذلك بحسب بيان صادر عن المتحدثة باسم مجلس الأمن القومي الأمريكي، إيميلي هورن، على إثر اتصال هاتفي جمع سوليفان ونظيره مائير بن شبات، وأفاد البيان بأن سوليفان أبلغ بن شبات بأن إدارة الرئيس الأمريكي جو بايدن وأبلغ ساليفان بن شبات أن الرئيس جو بايدن ملتزم بلا هوادة بأمن إسرائيل؛ والعمل عن كثب مع إسرائيل بشأن قضايا الأمن الإقليمي وللبناء على اتفاقيات التطبيع الإقليمية".

وأوضح البيان أن الجانبين "ناقشا فرص تعزيز الشراكة خلال الأشهر المقبلة، بما في ذلك من خلال البناء على نجاح اتفاقيات التطبيع الإسرائيلية مع الإمارات والبحرين والسودان والمغرب". وتابع بأن سوليفان وجه دعوة للشروع في حوار استراتيجي بين الجانبين قريبا.